الفصل الأول

١ – تمهيد .

٢ – اشكالية الفعل فى الثقافة العربية الإسلامية .

٣ – معطيات مؤسسة .

٤ – استفادات .

٥ – استخلاص وخروج .

تمهيد :

أوليات المبحث كما المحنا إلى ذلك ستختزل فى مجموعات : **أولها :** اعتبار اللغة مرجعا بنيويا دلاليا واعيا ولا واعيا ، على غراره نطق الخطاب العربى المباشر للفعل (يؤوله) . وعلى غراره أول هذا الخطاب كذلك . ولئن كان الخطاب المباشر قد ارتكز على الجانب اللاواعى من انسقة اللغة الغربية ، فان التأويل قد تأسس فى الأنسقة الواعية التى تم اكتشافها مع النحاة . لا مع الفقهاء ولا مع غيرهم، اللهم إلا إذا كان الفقهاء وغيرهم ، نحاة فى نفس الوقت .

ثانيها : ان الخطاب العربى الاسلامى ينقسم فى محليته من الفعل إلى قسمين كبيرين : – خطاب مباشر للفعل ، يفسره ، ويفهمه ، ويبنيه . والخطاب المباشر هو على التحديد المأثور : (القرآن الكريم، الحديث الشريف ، ديوان العرب) .

– وخطاب غير مباشر للفعل يتناوله من وراء حجاب ، وهذا هو الخطاب المسمى بالتأويلى ، وعمله تأويل ما ورد فى الخطاب المباشر من مواقف من الفعل.

ثالثهما : بما أن تناول الفعل جاء من وراء خطاب مباشر وغير مباشر، وبما ان الخطابين يرتكزان بنية ودلالة على اللغة التى نطقا بها ، فان الحديث عن فعل عند المتكلمين قبل الحديث عن فعل عند النحاة لغو من القول ، لأن الأفق المنطقى

الدلالى اللغوى ، يؤسس الأطروحات الكلامية ، فى موقفها من تأويل الخطاب المباشر، لذلك فاننا سنبدأ بمبحث اللغة ، ونلحق به مبحث الكلام .

رابعها : لن نبتعد عما قيل على مستوى التأويل الابتدائى مع عدم الخضوع الأعمى له .

هذه الملاحظات الأربع ستحضر فى ثنايا هذا الفعل حضورا ما ورائيا ، لذلك نتركها من الآن فى ما ورائيتها ، ونتساءل : كيف نشأ اشكال الفعل فى الثقافة العربية الإسلامية ؟

اشكالية الفعل فى الثقافة العربية الاسلامية :

١ - المادة الأولية :

ان أول طرح جدى وملح للفعل فى الثقافة العربية الاسلامية ، جاء مع النص القرآنى . وقد كان الورود لفظيا ، فقد وردت فيه مادة (ف. ع . ل) متصرفة مائة وسبع مرات - ان لم يخن الاحصاء - فجاءت فى صيغة الماضى الثلاثى مسندة للغائب المفرد المذكر (١) ، والمذكر المخاطب أفرادا وجمعا (٢)، والمتكلم المفرد المذكر (٣) ، والجمع الغائب مذكرا ومؤنثا (٤) والمفرد المذكر المسند للمجهول (٥)، والمتكلم باسم الجماعة (٦)، وتكررت هذه الصيغ تسعا وعشرين مرة فى القرآن الكريم .

- وجاءت فى صيغة المضارع الآتى من الثلاثى ، مسندة إلى ضمير المفرد المخاطب (٧) والجمع المخاطب(٨) ، والمتكلم باسم الجماعة (٩)، والغائب المفرد المذكر(١٠)، والجمع المذكر الغائب(١١) والمركب للمجهول المفرد الغائب(١٢) ، وتكررت هذه التصرفات فى النص القرآنى ستا وخمسين مرة .

- وجاءت فى صيغة الأمر من الثلاثى مسندة إلى ضمير المخاطب المفرد المذكر (١٣) ، والجمع المخاطب المذكر (١٤) . وتكرر هذا التصرف ثلاث مرات فى القرآن .

– ووردت المادة كذلك بصيغة اسم الفاعل للافزاد [١٥]، والجمع [١٦]، والمبالغة [١٧] وتكرر ذلك احدى عشرة مرة .

– ووردت بصيغة اسم المفعول المسند للغائب المفرد المذكر[١٨] ، وتكررت سبع مرات .

– ووردت بصيغة المصدر ، مرة واحدة [١٩] .

هذا اذا لم يكن وقع خطأ فى الاحصاء والتمحيص .

وسواء أكان الاحصاء صحيحا أم خاطئا ، فان المادة وردت فى القرآن وروداً كثيرا له دلالته الواضحة على أهمية الكلمة ، فى حقل الاهتمام الإسلامى. أما دلالة اللفظ فى السياق القرآنى فكانت مختلفة أشد الاختلاف ، حتى لتدل على ايتان الخير : «فعل الخيرات»[٢١] واتيان الشر «قال فعلتها اذن وانا من الضالين»[٢٢] فى نفس الوقت .

هذا الزخم الكبير من مادة (ف. ع.ل) الدالة على أنواع مختلفة من الأفعال، المسندة تارة لله ، وتارة للعباد والجماد ، الواردة فى القرآن . وفى غيره من الخطاب المباشر، قربت الاشكال الفعلى من بؤرة التكون ، ان لم تكن تجسيداً لتجلياته السابقة فى دارج الاستعمال العربى . هذا التواتر الدلالى، حافز لمؤولى الخطاب من أجل «أفهمة» الدال على مستوى الخطاب غير المباشر. والا أصبحت الكلمة الدالة على مختلفات من المداليل، تحديا لهم ، والتأويل كما سنعلم أحبولة بارعة ضد التحدى الامكانى أيا كان ، ونتصور وكأن الأمر قد جرى على هذا النحو: – بتكرار كلمة فعل فى النص المباشر ودلالتها على أكثر من مدلول فى الاستعمال العربى والقرآنى، لابد أن يقود هذا إلى ارتباك دلالى . والارتباك الدلالى ، لا يسمح به فيما هو مصيرى، كالقرآن والحديث وآثار العرب مثلا . ولن يزول الارتباك إلا بعد الحصول على المعنى الجامع من وراء مختلف مسارات اللفظ . وحتى قبل القرآن فى نسق اللغة لأن التقدير المعطى للغة يساوى ما أعطى

للقرآن من عناية . وعند هذا الحد تتأسس الدلالة العمومية تأسيسا صريحا بعد أن كان ضمنيا. وعند تأسسها يصبح الحديث عن الاشكال الفعلى ممكنا . فبانسحاب الدال علانية على أكثر من مدلول ، يبدأ صراع جديد على الاستغراق . لقد علمتنا الدلالة العمومية ، أن كلمة يفعل، تدل على الخير والشر وغير ذلك من الوجوه عربيا.

وبعد ذلك يبدأ الصراع فى جوف الكلمة ، فهل الفعل هو تصرف بعينه ؟ أم تصرف آخر بعينه «الفعلة عملة الطين»[٢٢] مثلا ؟ بكلمة واحدة : أى التصرفات الفعل؟ يؤول الصراع فرضا إلى احدى نهايتين : أما أن يستغرق مدلول واحد دال كلمة الفعل ، ويحجبه عن المدلولات الأخرى ، وتصبح دلالته فردية «لفظية» وهذا ما لم يحدث للفعل . وإما أن يدرك أو يتوهم العاملون باللغة نوعا من التقاطع بين كل المدلولات ، يتجاوزها ، بل ويتجاوز كل الدلالات (الكلمات) المندرجة تحت ذلك التقاطع ، وهنا تدل الكلمة دلالة مفهومية . وهذا ما جرى لكلمة «فعل» . ان الفعل اذن مفهوم ضمنيا لبسطه – فعليا – نفوذا على غيره من الجزئيات الدالة على جذره . ومفهوم صريح بعد الكشف عنه منطقيا على أيدى النحاة واللغويين. مثال توضيحى على هذا : كلمة «قال» وكلمة «جلس» : هاتان الكلمتان تتشكلان من دال صوتى ، ومدلول معنوى والمدلول المعنوى – وهو الذى يعنينا هنا – ينقسم إلى قسمين : – مدلول خاص ، ومدلول عام . فأما المدلول الخاص فهو الذى يميز بين كلمتى «جلس» و «قال» فالجلوس معنى غير القول . وأما الدلالة العمومية فهى التى تجمع «قال» و «جلس» فى معنى واحد هو الفعلية . وذلك المعنى الجامع هو الذى استولى عليه الفعل ، فأصبح يفهم من ورائه ، أزيد من دلالته الفردية التى تساويه مع سائر التصرفات الأخرى اللغوية . هذا الاستيلاء يمكن أن يتسمى تجريدا وفحوى ، والتجريد آصرة معنوية تختفى وراء كل جزئيات اللغة الدالة على التصرف ، أيا كان وجهه . وهذه العملية المفترضة – شيئا ما – قد لا تكون واعية فى كل الأحوال ، إلا أن نتيجتها قد تكون واعية ، لأنها اعلان عن اكتشاف معنى

جديد يطفو على سطح دلالات كثيرة ، بعد أن كان مختبئا وراءها . وميلاد المعنى هذا هو الأب الشرعى – على ما يعن لنا – للاشكالية المفهومية للفعل ، فى الثقافة العربية الإسلامية ، فاذا ألقينا نظره موجزة على كمية الأفعال الجزئية ، المنتشرة فى الخطاب العربى. والاسلامى ، آنئذ أدركنا ، كم سيكون واسعا مفهوم الفعل ؟ وكم سيكون اشكاليا لذات السبب ؟

فيم سيحل مؤولوا الخطاب هذا الاشكال ؟

تمفصلات أولية

إذا كان الفعل قد أثرى لغوياً وقرآنيا فى دلالته العامة، فقد رفد قرآنيا ، كذلك، فى جانبه الجزئى، اذ وردت فيه دوال على مدلولات له ، لا تكاد تقع تحت الحصر لأنه أولا هو أطول نص عربى النطق . ولأنه يستخدم الفعل . ونحددها تمييزا بأنها كل الأفعال الموجودة فى القرآن خارج لفظة «فعل» ثم تضاف إليها لفظة «فعل» الجزئية . هذه الأفعال الكثيرة إذا تأسست على دلالة جامعة، يصبح تنظيمها ضرورة تنظيرية ، لشغلها حيزا ضخما من الخطاب المباشر. ولكى نبقى فى الأسس – مادمنا فيها – نلجأ إلى النص القرآنى من جديد، فنلاحظ أنه يمدنا بتنميط أولى، تحكمه تمفصلات الغاية من الرسالة السماوية ، ونميز منها أمثلة : كأفعال الكفار انسا وجنا ، وأفعال الملائكة عصاة (الشيطان) ، وطائعين، وأفعال الأنبياء (التبليغ) : وأفعال الله : (ارسال) . ونعنى هنا بتمفصلات الغاية من الرسالة أن خطابها يستحضر آمرا ومأمورا وواسطة بينهما ، ابلاغية، والآمر هو الله والمأمور العباد باطلاق . وواسطة الابلاغ (ملك مقرب ، ونبى مرسل، ورسالة بلسان قومه) .

هذا التمفصل البدئى مادة أولية ضرورية لبناء مفهوم الفعل على أسسه الاشكالية، أو اللااشكالية ، وذلك لأنه يصبح بالامكان أن تجرد منها صورة ، من

جهة الدلالة العمومية ، على وجه الخصوص ، تتألف من ثابت فاعل ، وثابت منفعل، ورابطة بينهما . وهذه الثوابت والروابط هى التى سيخوض فيها المتكلمون البيانيون ، فيبنون من خوضهم ، ذلك ، صرح نظرية الوجود العربية الاسلامية فى أيامهم . وهذا الصرح هو مساهمتهم الحضارية الرد على السؤال البشرى المنوى، والمستعصى : ما هو الفعل ؟

وإذا طلبنا الاجابة الصريحة على هذا السؤال فى الرؤية التأويلية للخطاب المباشر للوجود ، المتحدث عن الفعل فيه ، فان الحيطة تقتضى منا أن نطلع أولا على الاجابة المؤسسة لها منطقيا، أى فى حقل تأويل اللغة عند بحثها النحوى عن نفس الموضوع (الفعل) .

والآن لابد أن وجهة العمل أصبحت أكثر جلاء، فالحديث - من هنا - سيصير ذا شقين : شق يعنى باستظهار الأساس المنطقى اللغوى ، والذى أبرزه النحاة أو أبرزوا بعضه ، وشق يعنى بالبناء النظرى، المفسر للفعل ، فى نظرية الوجود عند المتكلمين أو نظرية العمل عند الفقهاء وستعود النتائج لا على العلاقة بين النحو والكلام فقط بل على العلاقة بين المنطق اللغوى والرسالة الاسلامية نظريا وعملياً .

- والحديث عن الفعل فى منطق اللغة (النحو) قبل الحديث فى نظرية التأويل عند الخطاب الوجودى آت من كون الأول سابقا على الثانى مفهوميا وفى التأريخ . وكذلك يتأسس الثانى على الأول تأسيسا منطقيا (نحويا) . على هذين الاعتبارين نتساءل ما هو مفهوم الفعل عند النحاة ، أو كما يستوحى من تأويلهم لضمنيات اللغة ، وانسجتها ؟

فرق بين أن تعم دلالة ما على مساحة كبيرة من اللغة عفوا ، وبين ان يجردها الباحثون فى صورة مفهوم ، لأن الواقعة الأولى لغوية تنبع من سيرورة الوعى الجماعى داخل بنية اللغة ودلالتها . أما الواقعة الثانية فهى من عمل مؤولى

اللغة بتخريجهم للمعنى واسناد معنى الكينونة لهذه الدلالة الجديدة باستقلال عن جميع المداليل والدوال الجزئية الأخرى، وميلاد الكينونة يولد معه تساؤلا عن مقومات الكائن أى أن السؤال هنا سيكون : ما هى الشروط الكافية لأن تكون دلالة ما فعلا ، فى الوسيط اللغوى؟

معطيات مؤسسة

– لقد أجاب سيبويه على السؤال المطروح : «ما هى الشروط الكافية لأن تكون دلالة ما فعلا ، فى الوسط اللغوى؟ ونكتفى باجابته . عينة ، وشريحة ، من كل اجابات المتقدمين من النحاة لأسباب اقتصادية وبنائية وتاريخية ليس هذا محل بسطها ، يقول سيبويه فى «الكتاب» وهو يتحدث عن مآتى الفعل «وأما الفعل فامثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» ، يعنى ذلك أنها آتية من المصادر، فالأحداث عنده (نحو : «الضرب والقتل» ، والأفعال المأخوذة من هذه المصادر، بنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع ، فأما بناء ما مضى فذهب، وسمع ومكث وحمد ، وأما بناء ما لم يقع فانه قولك آمرا : أذهب ... ومخبرا ... يذهب ، وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن اذا أخبرت» [٢٤]، فالزمن مقياس حدوث للفعل إذ فيه «بيان متى [٢٥]وقع». واضافة للزمن فى الفعل فان «فيه استدلالا على المحدث» [٢٦]، أما المكان المصاحب للزمان عادة فأنه مبعد من المقومات العامة للفعل * لأن «الأماكن لها جثة ، وانما الدهر تعاقب الليل والنهار، فهو إلى الفعل أقرب» [٢٧]، وبعكس المكان فان الفعل «يتعدى إلى

---

* يلاحظ ان ابعاد المكان هنا عن الفعل يحرره من الناحية الانجازية فيكون الفعل ممكنا فى كل مكان (السماء ، الأرض ، الهواء ...) كذلك يلاحظ ان سيبويه ميز بين الدهر والزمن بوضوح ولكن التبس عليه ما إذا كان الفعل ينجز الزمن ثم الدهر الذى يتركب من ثلاثة أزمنة (الماضى ، والحاضر ، الاستقبال) أم العكس؟ وخلط بين الزمن الواقعى والفيزيائى (الدهر) والزمن اللغوى ينجزه الفعل فبدلا من زمان ماض فى الفعل مثلا قال بفعل ماض فى الزمان .

الزمان،[٢٨]، كما ،يتعدى إلى إسم الحدثان،[٢٩] . ويتعدى بعض الأفعال إلى المفعول وهى : ،قولك ذهب زيد، ، وفى المقابل يتعدى بعض الأفعال إلى المفعول به دون الفاعل ،والمفعول الذى لم يتعد فعله، ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضرب زيد ويضرب عمرو، [٣٠]واعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله ،يتعدى إلى كل شئ: تعدى إليه فعل الفاعل ، الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب زيد الضرب الشديد، [٣١].

وحتى لا ننزلق على سطح النصوص الملساء ، نثبت أقدامنا فى أول نتوء يصادفنا ولعله يكون – هنا نتوء التعدى . من على هذا النتوء نتبين مصاب الفعل فى اتجاهاته نحو الفاعل والمفعول به ، من جهة ، والحدوث والزمن ، من جهة ثانية، واذ يعنى التعدى فى هذا المكان أن الفعل يحيل بدلالته على هذه الوجوه، فان احالته ستنشعب شعبين :

١ – إلى ما منه يأتى الفعل أو يذهب إليه وذلك هو : الفاعل ، والمفعول به، والمصدر (الحدث) .

٢ – وما به يقوم الفعل وهو : الحدوث ، والزمن ، والحدوث هو التحقق فى الآن والزمن دلالة متى كان التحقق (الماضى ، الحال ، الاستقبال) .

وإذا كان بعض الأفعال لا يقبل الفاعل مثلا، وبعضها لا يقبل المفعول، فان كل الأفعال تتعدى إلى الحدوث، والزمن والحدث (المفعول المطلق) أو (المصدر) لذلك سميت مقوماً ثابتاً للفعل، وعلى أضواء ذلك نميز بين نوعين من الحالات داخل الفعل :

١ – احالة أولى على معانى ليس لدوالها ورود علنى خارج كلمة الفعل / (الحدوث ، الزمن) .

٢ – احالة ثانية على معانى لها وجود مدلولى ودالى مستقل عن الفعل يعلن عن لفظ ، بعد أو قبل كلمة الفعل / (الفاعل ، المفعول به).

– أما المفعول المطلق أو المصدر ، فله خصوصية انه متأت لفظا من الفعل*، فهو وضعر بنيوى ليس هو وضع الحدوث والزمن لأنه لفظ خارج الفعل ، ولا وضع الفعل والمفعول به لأنه ليس مستقل الدلالة عن الفعل . فاذا تعلق المقوم (الأحداث ، والزمن) بالأسماء الواقعة فاعلا أو مفعول به فان الأولين يصبغان الآخرين بصبغتهما ، كيف ذلك ؟ لكى نتجنب التهويم نضرب أمثلة / عندنا زيد وعمرو الأسمين . تعلقا بفعل ما ، فأصبح زيد فاعلا وعمرو مفعولا به ، نلاحظ أن عمرا وزيدا ، الأسمين ليسا فاعلين أو مفعولين ضرورة، بل هما اسمان فحسب، لكن عند تعلقهما بفعل / «ضرب» مثلا سيصبغ كل من زيد وعمرو ، بصبغة تحددها دلالة المقوم (الحدث، والزمن الثابتين) فيكون زيد ضاربا، وعمرو مضروبا بالمضى الحادث، وهذه الواقعة تعطى وظائف ، والوظيفة التى شغلها زيد، وتلك التى شغلها عمرو ، يمكن أن يؤديهما أى اسم آخر له خصوصيات زيد وعمرو (خصوصيتا انجازه والانفعال به**) وإذا كانت وظيفة ، أصبح بالأمكان جعلها جانة بنيوية . يعبر عنها لفظا «باسم الفاعل» أو «اسم المفعول» وهما من المثال السابق . (**ضارب**) **و** (**مضروب**) .

ان الوضع الأول للأسماء قبل تعالقها مع غيرها يسمى وضعا ما قبل بنيوى له دلالته الكيانية الخاصة به ، ونفس الشىء بالنسبة للوضع المقابل (وضع الأسماء عند تعالقها مع غيرها) ، وهو الوضع البنيوى، ولهذا الوضع الأخير خصوصياته الكيانية التى يخلعها على الأسماء حسب الدلالة ، والمحل البنيوى الوظيفى .

تقرر من وراء هذه المناقشة ان كل اسم – قبل ان يدخل فى علاقة مع الفعل

---

* نتذكر فى هذا الصدد أن اسم الفاعل واسم المفعول متأتيان من لفظ الفعل إلا أن ربطهما باسم. من وراء ذلك ممكن ، مثلا : «واقف» ترتبط لفظيا بفعل «وقف» ولكن واقف تحيل من بعد على شخص أو شىء له استقلاليته عن الفعل . أما وقوفا فانها لا ترتبط بشىء معين آخر ولهذا فهى موجود فعلى خالص .

** القدرة فى اللغة محدودة بالدلالة التاريخية . والتعالق البنيوى وسنفصلهما تاليا.

- خارج عن مفهومية الفعل (ما يفهم من الفعل) . ومتى شغل خانة من الخانات المحيطة بالفعل داخل فى مفهومية الفعل / (فاعل - ومفعول - اللتان تعنيان المعنى لا الوزن) .

هذا ما اتضح لنا من عموم الاستشهاد ، فماذا يتضح من خصوصه تفصيلا ؟

يعطينا النص السيبويهى تصنيفات واضحة عن الأطراف المشاركة فى الفعل بأوجهها المختلفة ، وهى كلها صور للتعبير عن الفعل / أولها / ما ذكرت فيه خمسة أوجه - أو دل عليها على الأصح . هى / - الفاعل ، والمفعول به ، أو المطلق والأحداث والزمن . يمكن أن نعوض الأحداث خوف اللبس بالفاعلية . وهذا الوجه الأول هو ما يسمى [٣٢] بـ (التعدى)، ثانيها - ما دل على أربعة أوجه هى / الفاعل ، والفاعلية ، والزمن ، والمفعول المطلق ، (اللزوم) . ثالثها / ما دل على أربعة أوجه كذلك ، لكنها تختلف عن سابقتها بغياب الفاعل، ووضع المفعول به محله ، فتكون الأوجه هى / المفعول به ، والفاعلية ، والزمن والمفعول المطلق (ما لا فاعل له) .

وهذه الصور الثلاث من الفاعلية تتساوى كفاية فى التعبير عن محتواها، فلا يعنى النقص فى أطراف الصورتين الأخيرتين نقصا فى الكفاية المنطقية لهما، عن سابقتيهما ، بكلام النحاة ليست هناك عبارة الحن من الأخريات ، وكل ما هنالك أن للفعل صورا معينة تختلف فى بعض الخانات وتتفق فى بعض ، وما تختلف فيه يجعلها صورا مختلفة ، لا صورة واحدة ، وإليك الأمثلة التوضيحية التفصيلية لما قلناه :

أولا : فى الفعل المتعدى الذى ذكر فاعله وهى الصورة الأولى / عبارتها «ضرب زيد عمرا ضربا» ، وتجريد العبارة الأولى / هو تجريد الدلالة اللفظية ضرب الضارب المضروب ضربا . وتجريدها الثانى هو الصرفى ورغم انه لا يعنينا هنا - فهو / «فعل الفاعل فعلا «فعلا» وتجريدها الثالث -وهو محل الاهتمام الكبير فى هذا المبحث هو «فعل الفاعلون بالمفعول به

مفعولا مطلقا» . ويحيل الفعل على زمانه (المضى) وعلى فاعليته (الايقاع) «الضربية» أو «الفعلية»، إذا جردناه من كل تعيين . نظر الشكل/ (١) .

ثانيا : فى الصورة الثانية للفعل (اللزوم) وهى التى ذكر فيها الفاعل والمفعول المطلق ودلت على الزمن والفاعلية ، وعبارتها/ «جلس الرجل جلوسا» وتجريدها الأول / «جلس الجالس جلوسا» . وتجريدها الثانى (الوزنى) «فعل الفاعل فعولا» . وتجريدها الثالث / «فعل الفاعل مفعولا مطلقا» . ويحيل الفعل لاكمال صورته، على زمانه (المضى) أو على توقيع الفاعلية / (الجلوسية، أو الفعلية) الشكل رقم ٢ .

ثالثا : صورة الفعل الذى لا فاعل له (المركب للمجهول) وعبارتها «جن الرجل جنونا» – تجريدها الأول : «جن المجنون جنونا» وتجريدها الثانى : (الوزنى) «فعل المفعول فعولا» . وجريدها الثالث «فعل مفعول مطلق بالمفعول به» . وقد أحال الفعل على زمانه (المضى) ، وعلى فاعليته الموقعة للفعل (الشكل رقم ٣) .

واضح الآن أن الصور الثلاث تندرج فى نظام تجريدى يوحدها . وينطلق هذا التجريد من الصورة الحسية للعبارة حيث التمايز الكامل بين الرجل مثلا وغيره من الفاعلين ، وتتسلق العبارة أول عتبة من التجريد المعنوى بتنسيق الرجل مع نسق كل الضاربين (مثلا) ، ثم عتبة أخرى وزنية تتعلق بتساوى الكميات فى زمان النطق ، وهى شكلية إلى حدود الهبائية ، وفرضية إلى حدود الاجرائية التعليمية المنهجية ، لذلك لا شأن لنا بها ، لأننا نتلمس التجريد ذا المعنى والذى هيأ للتأويل الرؤيوى عند المتكلمين . أما العتبة الثالثة والأخيرة والمهمة كالأولى فهى التى تسحب دلالة الفعل على كل فعل كائن ما كان . وتحوى هذه المرحلة كل جزئية من الجزئيات : (الصورة الحسية والتجريد الأول والتجريد الثانى (الوزن) . ثم تقوم بمحو الخ وصيات بين الوظائف التى تمثل خانات منطقية للتعبير عن

صور الفعل الممكنة كلها ، وهذه هى الوجهة العمومية الأكثر تجريدا المدللة على الفعل وتشمل الصور الثلاثة السابقة فى كل ، هو مفهوم الفعل عند النحاة (مناطقة اللغة العربية) ، فما هى فائدة المفهومية تحديدا؟ .

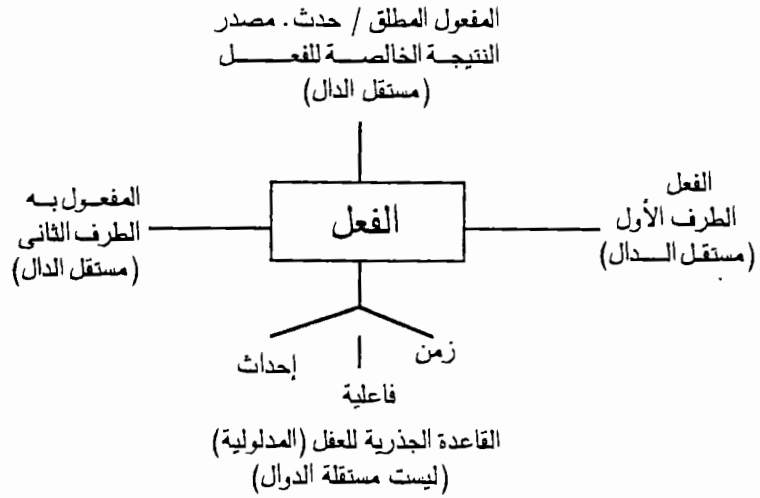

شكل (1)

الفعل الكامل

ان المفهومية الشاملة للكل تتطلب الحديث عن الآليات الحركية للمفهوم، والثوابت المتصرفة بآليات التبادل والحركة . ويتطلب تداخل الثوابت والآليات الحركية تفكيكا لما كنا جمعناه قبل قليل، لذلك سنتناوله تحليلا حتى نميز فيه فنتساءل : ما هى عناصر المفهوم الفعلى : ثابتة ومتحركة ؟

الفعل ومفهوم الفعل

عادة ما يطلق الفعل على الكلمة ، والفعل : الكلمة ، يختلف عن كل عناصر بنية مفهوم الفعل الأخرى كالمصدر (الحدث) ، بل ان سيبويه لا يرى «الفعل: الكلمة» إلا من خلفية انه لغرض الابانة عن وجه من وجوه التصرف المصدرى، يقول : «وزعلم ان الفعل ... انما يذكر ليدل على الحدث» [٣٣] والحدث عند سيبويه

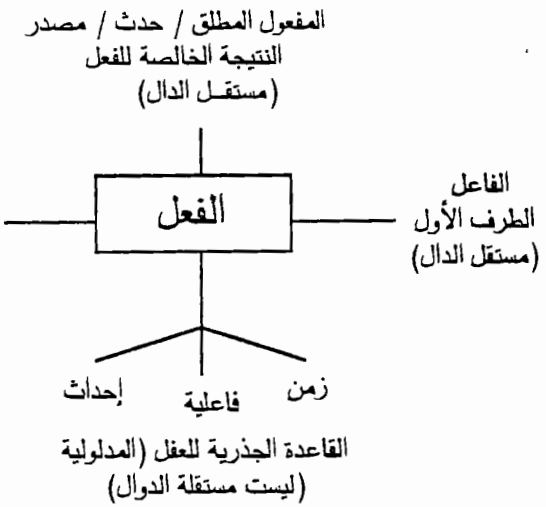

شكل رقم (2)

الفعل الذى لا مفعول له

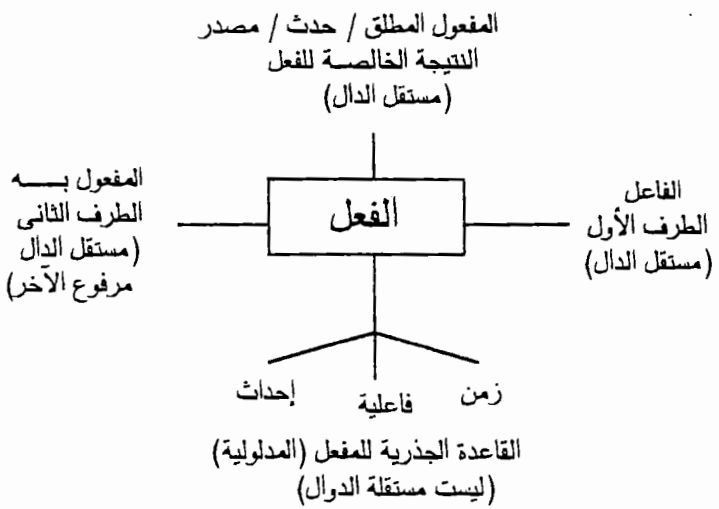

شكل رقم (3)

الفعل الذى لا فاعل له

هو المصدر. فالفعل : الكلمة لا يعدو كونه تغيرا مصدريا طارئا، يقول : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء [٣٤]، ولعل المطلوب هنا أن الحدث يتعرض لتصرف يدفعه عند سيبويه إلى التزمن ، ويمكن ان يستخرج الحدث من جديد من وراء الفعل .

إلا أننا عندما نخرج على سيبويه بالأطروحة المضادة التى يكون فيها الفعل ذاته هو المصدر الاشتقاقى ، الدلالى ، فان العلاقة بين المصدر (الحدث) عند سيبويه • والفعل ستنقلب ، ويصبح المصدر مفعولا مطلقا من فعل . ويتحول الفعل ذاته مصدر كيان للكائنات الاشتقاقية منه ومصدر ايجاد دلالى . وسواء أكا ن الفعل متأسساً فى المصدر (الحدث) كما عند البصريين ، أم العكس كما عند الكوفيين ، فان العلاقة تعنى – على الأقل – وجود معنيين متمايزين هما : الفعل والمصدر ، أو الفعل والمفعول المطلق .

– كذلك فان الفعل : الكلمة يختلف عن الفاعل اختلافا كاملا، سواء من حيث الكيان المستقل (الأول اسم والثانى فعل) ، أو من حيث الأثر والاحالة الدلالية (الفاعل يحيل على الإسم قبله ، والفعل يحيل على الفاعل أو الفاعلية على الأصح) .

– والفعل : الكلمة ليس هو المفعول وانما يختلف عنه جوهريا اختلافا أشبه بالاختلاف بين الفاعل والفعل : الكلمة (فى الكيان ، والاحالة والأثر) .

– والفعل ليس الزمن مجردا لأن الزمن مجردا لأن الزمن متواجد كيانا خارج الفعل فى مقولة الظرفية ولذلك يقع بين الاثنين نفس ما وقع سابقا .

الفعل : الكلمة : إذن ليس أى واحد من هذه الوجوه ، ولا هو هى كلها مجتمعه، لأنها اذا اجتمعت ألفت ما يسمى مفهوم الفعل كما رأينا . لكن الفعل : الكلمة، هو الحلقة الأقوى فى مفهوم الفعل ، اذ يخلع على العناصر الأخرى صورته الكينونية كلما تعلقت به هذه العناصر. ولسائل أن يسأل الآن لما ذا لا نسمى مفهوم

الفعل الا بالفعل لا غير من عناصر المفهوم الأخرى؟ ان الغلبة الدلالية هنا تلعب دورها ، ومحط الاهتمام الحضارى الوعى هو الذى يبرر هذه الغلبة . وأشبه شيء يمكن ان نمثل به للفارق بين الفعل : الكلمة ، والفعل المفهومى هو ما نسمعه اليوم من اطلاقهم للمذهب التجريبى على المنهج الذى لا تكون التجربة الا حلقة منه. وللتغليب بجل الدلالة مبرر فى الثقافة العربية الإسلامية أساسه اطلاق الجزء على الكل قال الله تعالى : «**يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت**» (٣٥) يقصد رؤوس الأصابع. لكن هذا لن يمنعنا من التساؤل عن سر التغليب ما هو ؟

أهملنا قبل قليل ذكر الفاعلية (الوجه الحركى للمفهوم العقلى) أثناء تمييزنا للفعل: الكلمة من الفعل المفهومى ، والسبب وجيه ، اذ ان الفاعلية هى التى تجعل الفعل : الكلمة فعلا من وجهة وهى التى تجعل الفعل المفهومى مفهوميا، بيان ذلك ان تراكم العناصر المشاركة فى انجاز الفعل تراكما سكونيا لا يولد فعلا مفهوميا. والفعل الكلمة لا يوجد إلا إذا توفرت الفاعلية التوترية التى تجعل بالامكان ان يتعدى الفعل إلى التأثير .

ولهذا يكون الحديث عن مفهوم الفعل خارج الفعل : الكلمة هراء ، والحديث عن الفعل الكلمة خارج الدلالة المفهومية أكثر استحالة . فما هى أوجه حضور الفاعلية فى الفعل المفهومى داخل الوسط اللغوى؟

وجوه الفاعلية فى الفعل المفهومى

– لنستعد الأمثلة السابقة التى ألفناها لكن بصورة أخرى وترتيب مختلف :

١ – جلس الرجل جلوسا .

٢ – ضرب زيد عمرا .

٣ – تقاتل الرجلان تقاتلا.

٤ – جن الرجل جنونا .

١ - **المثـــال الأول** : يوضح الوضع اللزومى ، وفـيـه تنطلق القـاعليـة (الجلوسية) من الفاعل راسمة دالة فى المنحنى الانجازى لتخرج منه بدلالة تحقق هى المفـعـول المطلق ، ودالة المنحى الانجـازى هـى مـا يسـمى فـعـلا (الكلمـة)، وتجـريد المعنى يقود كـمـا رأينا قبل وقت إلى تعـمـيم هذه الدالة الخطية على كل الأفعال التى تبـدأ فاعليتـها من فاعل ففعل مـفعول مطلب لتنعكس على الفاعل، مسندة إليه خاصية أنه هو الفاعل . انظر الشكل (٤) .

٢ - **اما العبارة الثانية فمثال موضح للفاعلية فى وضع التعدى إلى المفعول به**، زيادة على الفاعل والمفعول المطلق ، وترسم الفاعلية خطها المسارى بداية من الفاعل ثم فى منحنى الانجاز (التحقق) مكونة الفعل ثم تخرج من الفعل بنتيجة (صفة وجودية لغوية هى المفعول المطلق) لتشعب فى وجهتين بعد ذلك نحو الفاعل كما رأينا آنفا فى نظام اللزوم ثم يتجه الشعب الثانى راسما اتجاها نحو المفعول . انظر الشكل (٥) .

٣ - **وتمثل العبارة الثالثة الوضع الثالث من أوضاع الفاعلية .** وهو شبيه باختزال لوضعى ، التعدى، واللزوم ، فى صورة واحدة ويسمى هذا النظام بالتفاعل ، وتبدأ فيه الفاعلية برسم منحنيين يبدأ كل منهما بفاعل يناظره فاعل آخر، وترميم الفاعليتان نفس الفعل بمنحنى الانجاز، لتخرجا بمفعول مطلق واحد ينخلع على كل من الفاعلين ، حتى يجعلهما مفعولين فى نفس الوقت، (انظر الشكل ٦) .

٤ - **اما الوضع الرابع للفاعلية فيوضحه المثال الرابع آنفا وفيه يبدأ المنحنى** الانجازى التحققى الذى هو الفعل من بداية المنحنى التحققى، لا من فاعل، ليخرج بالمفعول المطلق ، ومن المفعول المطلق يخلع الصفة على المفعول به وهذا هو وضع ما لا فاعل له ، انظر الشكل (٧) .

هذه هى الدوال الأساسية المكتشفة أو المعمول بها ضمنيا فى المنطق اللغوى

العربى أثناء تعبيره عن الفاعلية ومساراتها، ولهذه المسألة عائدات فلسفية لا يستهان بها ، يهمنا منها هنا أن أى موقف تأويلى من رؤية الكون فى اللغة العربية يتعامل بأنسقتها لن يخرج عن هذه الأوضاع مجتمعة فى تفسير الفاعلية، قد يقصر عند احداها دون البواقى لكن انخراطه من كل الأوضاع الأربعة يعنى خروجه من الأفق الابستمولوجى لنظام المدارك المعرفية اللغوية العربية (المقعول) و (العقل) .

وقبل الانتقال كلية إلى هذا الجانب الشائك لا بأس فى اضاءة وجوه أخرى لها علاقات لا تزال غامضة بهذه الفاعلية ، فما هى الأوجه؟ وما علاقتها بالفاعلية؟

الفاعلية والزمن

لقد تعرفنا على الفاعلية والآن نريد أن نتعرف على علاقتها بالزمن وذلك لقربه الحميم منها ، فهو يلازمها فى المنحنى الانجازى من البداية إلى النهاية (من نقطة تماس الفاعلية من البداية (أ): إلى نقطة انفصالها عنها فى المفعول المطلق) . (ب) ولقد علمنا من معطيات سابقة ان الفعل متعد للزمن والأزمنة الثلاثة مقدودة على الأفعال حسب سيبويه وما يشمل الأزمنة الثلاثة الا الدهر لا الفعل (المعين) (الدهر تعاقب الليل والنهار) ، ويعتبر الزمن عند سيبويه مربوطا بجريان الفاعلية وتمامها من عدمه ، ويسمى ذلك «بالتحقق» أو عدم التحقق . فماوقع وتحقق من الأفعال يعد زمنه ماضيا ، وما لم يقع بعد يعد زمنه مستقبلا لم يتحقق مثل فعله وما بدأ ولم يكمل من الأفعال يعد زمنه حاضرا لم يكتمل كفعله. ويتضح لك الأمر أكثر ان عدت إلى الاستشهادات السابقة .

ان كون الأزمنة ثلاثة والأفعال ثلاثة يعنى ان الفاعلية أثناء عبورها للمنحنى الظلى (الفعل) تخلف وراءها الزمن إلى جانب الإنجاز والتحقق (٣٦)، فالزمن أثر من آثار الفاعلية ، علاقتها به علاقة انشاء ، كما ان بالاحداث – الذى أجملنا الحديث فيه سابقا – علاقة شبيهة سنتعرف على ماهيتها الآن .

الفاعلية والأحداث

الزمن من انشاء الفاعلية معدوم بدونها (نعنى هنا الزمن اللغوى لا تعاقب الليل والنهار) ، والأحداث كذلك من انشائها لأنه يتواجد جنبا إلى جنب مع الزمن فى المنحنى الظلى ، بل هما مكوناه الأساسيان، والأحداث هو ما يمكن ان يسمى تجوزا بتمكن الفاعلية فى الفعل ، أو تكوينها لجانبه اللازمنى ، ومعنى الإحداث الخلق والانشاء على غير مثال سبق ، وكل فعل من الأفعال المتحققة ترسم فيه الفاعلية إلى جانب الزمن هذه الدلالة الاحداثية (المضى من مضى والقول من قال ...) . ولابد من عودة الى مسألة العلاقة بين المصدر (الحدث) والفعل . ووضع احدهما من الآخر لأن مسألة الخلق على غير مثال سبق أو الانجاز على الأصح – لا تكون قائمة فى الفعل (المنحنى الظلى للفاعلية) إلا إذا أخذنا برأى الكوفيين فى تأسيس المشتقات على الفعل، والا ما كان انجازا على غير مثال سبق. بل يكون (المصدر) قد سبق الانجاز الفاعلى : (الفعل) . ومن. الجلى أننا اذا أخذنا بالرأى البصرى كنا أمام نفى للاحداث داخل الفعل، وجعلنا الفاعلية تحريكا لكيان لغوى سبق الفعل . وطبيعة البحث وما رأيناه فى منحنى الظل (الفعل) من تأثر ينجز مفعولا مطلقا، سيجعلنا نرجح الرأى المؤسس للكيان اللغوى الاشتقاقى الدلالى على الفعل ، ويكون المفعول المطلق حدثا بمعنى الكلمة ، آت من فاعلية أحدثته بواسطة حركتها . وانشاؤه متولد من تلك الحركة فى الزمن الفعلى. وسيكون الفعل مطلقا ، كما ان مفعوله المطلق مطلق، لأنه نهاية حدوث انجزته فاعلية، والأفعال كما نعلم قد لا تقود إلى فاعل، وقد لا تقود إلى مفعول به ، ولكنها لابد مؤدية إلى مفعول مطلق . وهذا المفعول المطلق دليل دامغ على الأحداث . وقد رأينا ان الزمن بحجم الاحداث ، لأنهما يبدآن فى الفاعلية من المستوى الضابط فى نقطة (أ) إلى أن ينتهيا فى نقطة (ب) منه من الأشكال (٤، ٥، ٦، ٧) لذلك نقول : ان الزمن، ووجه الأحداث ، والفاعلية المنشئة لهما معا، هم أساس المنحنى الظلى ولئن كان الزمن يتعطل عند (ب) . وكذلك الأحداث ، فان الفاعلية لا تنتهى، بل

الفاعلية بلا مفعول

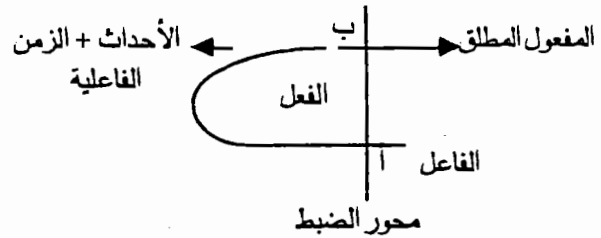

شكل رقم (4)

الفاعلية بفاعل ومفعول

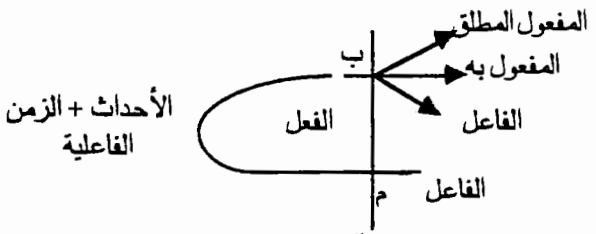

شكل رقم (5)

الفاعلية التفاعلية
(فاعلان ومفعولان)

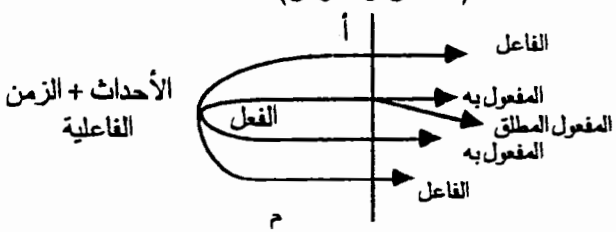

شكل رقم (6)

الفاعلية بلا فاعل

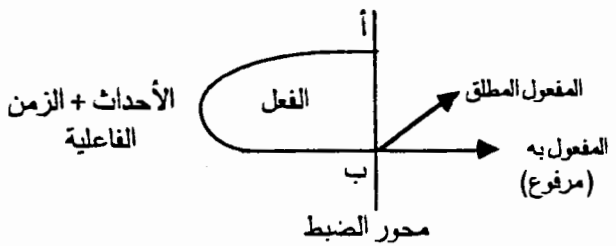

شكل رقم (7)

تستخرج الوجود الجديد المحدث (المفعول المطلق) ، وتخلع منه صفتين وجوديتين على الفاعل أو المفعول المطلق ، وعلى كل ما يمكن ان يتعلق بالحدث الجديد من «مكان» و «مرة» و «اسم فاعل» و «اسم مفعول» ....

– الفاعلية اذن محدثة كما انها مزمنة . واحداثها مطلق لأنه ، انشاء من عدم على غير ما مثال من وجود سبق (اذا سلمنا بأن الفعل بداية الوجود الاشتقاقى) . والوجود الناتج عن الفعل المطلق ينتج موجودا من عدم مطلق لم يكن ثم كان، وعليه تصبح الفاعلية أثناء مقارنتها لفعل ، حرة غير مقيدة بمثال سبق، وبالتالى مطلقة لا تحدد حركتها أطر تمنعها وتقيدها . ولهذا فهى فاعلية مطلقة، ومفعولها وجود من عدم مطلق ، وإذا كان الأحداث على اطلاق، فيعنى ذلك اطلاقا فى الفعل، لأنه يطال كل احداث لكن الفعل (الكلمة طبعا) لاحق على الفاعلية كلية، فالفعل حدوث أحدثته الفاعلية، وكذلك الموجود المتأتى منه محدث ناتج من الفعل. فمن أين تنبثق هذه الفاعلية؟

الفاعل والفاعلية / الضمير والفعل

حاولنا ان نعرف الفعل بانه : «المنحنى الظلى» الذى تتحرك فيه الفاعلية راسمة محورى الزمن والأحداث على نحو محركى ولذلك ولكى نتعرف على أنواع العلاقات بين الفاعل والفاعلية فليس ذلك بالامكان ما دمنا خارج الفعل لأنه هو المجال الأكبر للفاعلية كما سترى الآن ورأينا من قبل .

استفدنا من الحديث عن وجوه الفاعلية فى الفعل المفهومى أن الفعل لابد ان يرتبط مع كيان لغوى آخر مختلف عنه (اسم) . والا ما صور بنية * وهذا الاسم ، أو هذا الكيان ، له مدلولية قبلية ، على الفعل ، هى هذه الأسمية . وله مدلولية بعد

---

* لا يمكن فى الحقيقة ان يوجد فعل لا يصور بنية . وسيتضح ذلك بعد حين .

دخوله مع الفعل فى البنية دالة على مفهوم الفعل ، وهذه المدلولية قسمان : تسمى الأولى مدلولية الفاعل ، والثانية مدلولية المفعول به . وحسب العلاقة العامة بين الفعل والقسمين السابقين (الفاعل والمفعول به) . يكشف لنا التمحيص عن نوعين من النظم : نظام فاعلى ، ونظام مفعولى . والنظام الفاعلى يشمل ثلاثة أوضاع من أوضاع الفاعلية هى اللزوم ، والتعدى ، والتفاعل ، وأما النظام المفعولى فيشمل الوضع الرابع من أوضاع الفاعلية ، وهو التركيب للمجهول عند النحاة .

والآن لنفحص الأوضاع الثلاثة الأولى من خلال علاقتها بالفاعل، ففى اللزوم مثلا : يرتبط الفاعل بفعله ارتباط ضرورة [٣٧]، ذلك أننا اذا قلنا «قام» «فنحن نحيل ضرورة (دلاليا) ، على فاعل ما فى حال القيام ، أهو رجل ، أم حيوان، أم غصن ، أم جبل؟ لا يهم . المهم انه فاعل وكفى .

– فاذا تجاوزنا فى تجريد الفاعل صورته المعينة (الرجل ..) إلى الاحالة الجزئية لفعل «قام» ، وهى «قائم» . وتجاوزنا اخلاء وتجريدا إلى المرحلة الثالثة من التجريد وهى الفاعل الموظف فى البنية الكلية ، فهل نجد رمزا لغويا يعبر ويرمز لهذا الوضع ؟

اننا نعلم ان «قام» تحيل على ضمير الغائب المفرد المذكر، وإذا أوردنا كل الأفعال فى هذا الزمن لاحظنا انها كلها تحيل على هذا الضمير الذى يعبر عنه ب «هو» نقول : « قام هو» و «جلس هو» ... وهكذا ....

فاذا تخلينا عن كل تعيين فى الأفعال وجردناها كلها فى (فعل) بدلا من «قال» وغيرها. حصلنا على عبارة منطقية هى : «فعل هو» ويندرج تحت هذه العبارة وضع اللزوم والتعدى والتفاعل وذلك لتشابه العلاقة فيها كلها ، بين الفعل والفاعل. لكن هل ضرورية العلاقة مضاعفة الوجهة بين الفعل والفاعل ؟ بمعنى هل هى ضرورية اذا اتجهت من «الهو» إلى «فعل» وبالمقابل ضرورية كذلك اذا اتجهت من «الفعل» إلى «الهو» ؟ باختصار : لا . ذلك ان «هو» لا تحيل دلالة على

«فعل» ، وانما تحيل على جميع الأسماء المفردة الغائبة المذكرة . أما «فعل» عندما تذكر فانها تحيل ضرورة على «هو» . معنى هذا ان تجريد المعين من الأسماء اذا ذكر لفظا لا يحيل على الفعل . والعكس غير صحيح، فاذا ذكر الفعل وجب حضور «الهو» المعبر عن كل امكانية «للفاعل» . ويقودنا هذا إلى الكشف عن مسار تفكيرى «ينيط» الفعل بالفاعل ولكنه لا ينيط الاسم (امكانيا) بالفعل، اذ قد يوجد «هو» لكن ليس من الضرورى ان يكون فى حالة فاعلية، لأن له القوة الدلالية على الارتباط بغير الفعل من الكائنات اللغوية الأخرى (الأسماء) .

الأوضاع الثلاثة الأولى لمسارات الفاعلية اذن يختزلها – ان نظر إليها من وراء علاقة الفعل بالفاعل – تعبير منطقى واحد : «فهل هو *» وهذه العبارة كما سنعلم ضابط منطقى لنظرية التأويل التى سيقوم بها متقدمو المتكلمة، وهى أساسية كذلك فى وضعها اللغوى، لأن للماضى المركب للغائب من الأفعال مكانة الصدارة فى المشتقات ، وسنرى ذلك كذلك فى وقته .

– يبقى الوضع الرابع من أوضاع الفاعلية وهو «المركب للمجهول» (كما يقول النحاة) أو «المركب للمفعول» كما يبدو من وراء الضرورة الدلالية ، وهو الدال على النظام الثانى من العلاقات بين السام والفعل ، الذى هو نظام المفعولية . ونستخرج المفعول بنفس المنهج الذى استخرجنا به الفاعل، ونعود إلى مثال «جن» . فاذا قمنا بتجريد أول قلنا «مجنون» . واذا جردنا أكثر وتجاوزنا إلى كل الأفعال المركبة للمجهول فى مقولة فعل بضم فكسر وحاولنا ان نعلم ما يوحد بينها جميعا عند الاسناد لم نجد إلا ضمير الغائب المفرد المذكر «هو» . ويعنى هذا أنه تجريد يجمع تحته كل امكانية لتواجد الإسم . وعليه تكون العبارة التجريدية لكل تصور عما لا فاعل له ، هى : «فعل هو» بضم فكسر .. فاذا أردنا أن نبحث عما يوحد النظامين

---

* يندرج كل من انفعل وتفاعل وفعل تحت هذه العبارة بحجة وجود الفاعل أو المنفعل الفاعل أيضا : حسب النحاة .

(الفاعلى والمفعولى) فى صورة ، كان ذلك التوحيد عن طريق اعتبار كل الأفعال – بفاعل أو بدونه – متعلقة بكائن يرمز له بـ «هو» .

نظامان منطقيان

– من هذه الصورة الكبرى التى رأينا فصولها والتى تتعلق بأول علاقة ممكنة بين الفعل وغيره من الكائنات اللغوية، نستخلص وجود نظامين تحت مظلة واحدة هى : مظلة الفعل والضمير المتعلق به . أما النظامان فهما يقرران :

١ – انه لا فعل الا ولابد له من فاعل . والمبرر الضمنى لهذا هو وجوب العلم بالفاعل .

٢ – ويقرر النظام الثانى ان الأفعال تستغنى عن الفاعلين استغناء كاملا والمبرر الضمنى للنظرة الثانية ان الاستغناء عن الفاعل ممكن ، اذ لا يزيد فى شأن الفعل شيئا. فالفعل الذى له فاعل – فى أقصى تأثيره – يبلغ المصدر والمفعول به، ونفس الأمر واقع لما لا فاعل له . وسواء أرجعنا هذه الظاهرة اللغوية (النظامين) إلى واقع تاريخى لغوى يرى ان الفعل كان فى الأصل مركبا للمجهول لجهل الأسباب الكامنة وراء التحقق ، ثم تطور الوعى إلى ان أدرك الأسباب ، وبقيت من انظام الأول شواهد فى اللغة ، أو كان عائدا إلى وضع تزامنى تعايش فيه النظامان نتيجة الوعى المختلف ، فان مناطقة اللغة العربية حاولوا طمس النظام الأول (المفعولى)، وأبرزوا النظام الفاعلى كوجه وحيد لمساق صورة الفعل المنطقية وعبروا بنائب الفاعل عن نظام ما لا فاعل له ، انسياقا وراء تصورهم . ربما كان ذلك لأسباب داخلية لغوية ناتجة عن استقراء لغوى رأى النظام الفاعلى سائدا فى اللغة فحكم بالتغليب لأحد النظامين على الآخر . وربما يعود لأسباب عقدية لا تسمح بتصور فعل لا فاعل له فى الوجود، واللغة تعبير عن فهم الوجود لذلك يجب أن يكون نظامها مطابقاً لنظام الكون سياقا ودلالة . واذا يتوفر ذلك تم تكييف اللغة تأويليا مع فهم الوجود . هذا الارتداد من أهم ما تقوم به الذهنية الاجتماعية على لغتها .

ونوضح النظامين بالخطوط والجـــداول فى الشكال «٨» و «٩» ، لكن لماذا «الهو» ، من بين كل الضمائر الأخرى؟ ، ولماذا يحيل نفس الضمير مرة على فاعل ومرة على مفعول به؟

شكل (8)

نظام ما له فاعل من الفاعليات (النظام الفاعلى)

التسلسل / الفاعليه	فعل	فاعل (هو)	مفعول به	مفعول مطلق
فعل اللزوم + انفعل *	جلِس (فعل)	جالس (فاعل)	×	جلوسا (فهولاً)
التعدى	ضرب (فعل)	ضارب (فاعل)	مضروبا (مفعولا)	ضارب (فاعل)
التفاعل	تقاتل (تفاعل)	المتقاتلان (المتفاعلان)	المقتِلان (المفتعلان)	اقتتلا (افتعلا)

* انفعل المنفعل انفعالا لها نفس مدى فعل اللازمة .

شكل (9)

نظام ملا فاعل له من الفاعليات

(النظام المفعولى)

	الفعل	الفاعل	المفعول به	المفعول المطلق
ما لا فاعل له	جُنَّ	×	المجنون	جنونا
	(فُعِلَ)	×	(المفعول)	(فعولا)

ورد فى لسان العرب فى مادة «ض. م. ر) ما يلى (اختصارا) «المضر الهزال»، ولحاق البطن .. وقضيب ضامر، ذهب ماؤه .. والضمير السر ، وداخل الخاطر والجمع الضمائر .. وأضمرت الشيء أخفيته ، وأضمرته الأرض غيبته أما بموت واما بسفر» (٣٨).

ونلاحظ فى هذا الاستشهاد وجود ثلاث مراتب من الدلالة :

- **المرتبة الأولى** : مرتبة المدلولية على وضع حسى ، هو غياب محسوس من محسوس كان فيه (ذهاب اللحم من الدابة والماء من القضيب) . ويبقى الحاضر مقياسا لغياب الغائب فى هذه المرتبة، بالنسبة للمدرك حسيا (والتمكن لحاضر فيه).

- **المرتبة الثانية** : مرتبة المدلولية على وضع حسى أيضا مفاده غياب شئ مع استقلال أو انفصال فى الكينونة بين المغيب والمتغيب عنه، وهذا التغيب مكانى وزمانى «بموت (أو) سفر ..» ومقياس الغياب هو الحاضر من الشيئين بالنسبة للمدرك حسيا (والتمكن للحاضر منه) .

- **المرتبة الثالثة** : مرتبة المدلولية على وضع معنوى زيادة على حسيته. ويدل فيه الاضمار على غياب شيء فى شيء «اضمرت الشيء أخفيته» . ولكنه يدل كذلك على نوع من الغياب المعنوى المخصوص، هو غياب المعنى فى الذهن أى فى المعنى، وفى هذه الحالة يحدد الضمير تمكنا بأنه ما بداخل الخاطر. فهو غائب لكن مكان التغيب معروف (فالتمكن فيه للغائب).

واذا كان مقياس الحضور والغياب فى المرتبتين السابقتين هو الحاضر أمام الناظرين فهو هنا أمام الأذهان إلا أن غياب المعنى فى الخاطر نسبى فهو ، وان كان غائبا فى خاطر أحد ما ، فهو خاطر بالنسبة لصاحب الخاطر.

هذه المراتب الثلاث تصب فى ترعة التغيب، سواء كان تغيب الشىء من الشىء، أو عن الشىء، أو فى الشىء . معنويا أو حسيا أو هما معاً .

- نستنتج من رؤية المراتب رؤية واحدة، ان مدلول الضمير هو الغياب بجميع أوجهه ، فاذا القينا نظرة على ما أسماه النحاة ضمائر (أنا ، انت ، هو) فسيتضح ان الغائب بالنسبة لطرفى الابلاغ اللغوى من الضمير لا يعدو «الهو» ، لأنه غائب عنى أنا المبلغ ، وغائب عنك انت أيضا ، سواء أكنت مبلغا أم مبلغا. وهو غائب عنا حسا اذا كان حسيا ، ومعنى اذا كان معنويا .

«الهو» اذن غائب عنى وعنك كطرفى لغة لذلك فهو يستغرق معنى الغياب. وهو أكثر من ذلك غائب عن المعنى الحسى من اداة الابلاغ (اللغة) وبالتالى فهو غائب عن حاضر اللغة ومعينها . وعليه يستوعب ضمير «الهو» أقاصى دلالة التغيب والاضمار . وموقعه هذا يخوله ان يبسط التغييب على أشباهه «أنا» و «أنت» من باب الغلبة الدلالية فى كل الوجوه . يتبرر هذا الطغيان بحال لغوية، وسلوك علائقى لا غبار عليهما ، وهذه الحال والسلوك يتماشيان تمام التماشى مع موضوعنا المطروح للمناقشة «علاقة الفعل بالضمير» ، وإليك الدليل الحى:

تستطيع ان تستحضر فى ذهنك كل رصيدك اللغوى وتعزل منه الأفعال المتحقة (الماضية) وتسندها إلى الضمائر الثلاثة السابقة ، وستجد نفسك، مثلا، تقول عن شخصك «فعلت» بالحاق ضمير الرفع بالفعل ، «فعل» . وتقول عمن تخاطبه «فعلت» بالحاق ضمير الرفع كذلك بـ«فعل» . وتقول عن الغائب عنك «فعل» . فاذا أردت أن تنزع الزوائد الدالية عن الفعل وتبقى فى نفس الوقت على المدلولية ، فماذا سيحدث ؟

ستحصل على واحد من الضمائر ، لا تستطيع ان تحصل على غيره وهو «الهو» . وأما الضميران الآخران فيذوبان بذوبان الدال الخاص بهما (ضمير الرفع المتحرك) . ويعنى ذلك ان ضمير «الهو» موجود فى الدلالة «الذرية» للعفل. فى وضعية التحقق الخالية من الزوائد الدالية . والبرهان على ذلك انك لا تستطيع ان

تحصل على فعل فى وصعية تحقق خال من الزوائد ، إلا ويأتى ضمير «الهو» فى طياته الدلالية. فاذا حاولت أن تفصل وتفكك الفعل بحيث لا تجد ضمير «الهو» . أفسدت دلالة الفعل ذاتها فى نفس الوقت . ويستوى فى هذه الوضعية العلائقية نظاما : الفاعل (ماله فاعل) . والمفعول (ماله مفعول) . تقول : «ضرب» - و «جن» . فتلقى وراء كلا الفعلين ضمير «الهو» . فاذا عرفنا من جانب «الفعل» ان هذه الفصيلة من الأفعال تمثل الوضع القاعدى للصرف والتدليل فى المشتقات، كان ضمير «الهو» أكثر أهمية . ويتبين لنا الوضع القاعدى لهذه الفصيلة من الأفعال بصياغة اسم الفاعل، أو اسم المفعول منها ، مثلا : «ضارب» و «مجنون» فهذان المصوغان لا يدلان على الضمير المعبر عن الأنا و «الأنت» ، وانما يعبران بوضعهما الأولى عن اشتقاقهما من ذلك الفعل المتحقق المسند لضمير الغائب ، ولذلك كانت نتائج الاشتقاق باقية لصالح ضمير «الهو» فمجنون و «ضارب» مسندتان هكذا بوضعهما الأولى بدون الزوائد الدالية إلى ضمير «الهو» بخلاف ما اذا اسندناهما لضمير «الأنا» أو «الأنت» فلابد ان تقول «أنا قائم» و «أنت قائم» وإلا بقيت الدلالة بحالها الأولى ، لا تدل على ولا عليك ، وانما على «الهو» . يستنتج من هذه الواقعة الناصعة ان الفعل القاعدى هو الفعل المتحقق المسند للضمير «هو» ، وان الضمير «هو» ضمير أساسى فى المعطاة اللغوية للوضع الأولى للفعل، فما من فعل عربى إلا وهو مسند فى وضعه القاعدى لضمير «الهو» ويعنى ذلك- زيادة على ما قلناه - ان الفعل : الكلمة فى هذا الوضع «قام» مثلا هو دال بنيوى * قبل ان يكون دالا لفظيا ، ذلك انه يحيل ضرورة على ضمير «هو» . وضمير «الهو» يحيل اما على فاعل ، أو على مفعول. وهذان هما نظاما العلاقات بين الاسم و «الفعل» اللغويين، لأن الفاعل والمفعول لا يحيلان إلا على أسماء . وليس معنى كون الفعل يحيل ضرورة على «هو» ان العكس صحيح ، لأن الضمير يحيل على

---

* دال على جملة فعلية . ولهذا ذكرنا آنفا أنه لا وجود لفعل فى العربية الا وهو متشكل من جملة.

ما وراءه دلاليا وهو الاسم ، كما ان الفعل يحيل على ما وراءه دلاليا، وهو الضمير . هذه الاحالات العلائقية يتقرر على أساسها مصير كل علاقة ممكنة بين الفعل والفاعل كيانا وتكوينا : ذلك ان دلالة «الهو» ستتقرر من خلال علاقته بفعل ما من جهة، وبالحدود الدلالية التى يعبر عنها «الهو» من جهة أخرى . فالأمر الأول يفهم من خلال مثال : «ضارب» أو «مجنون» ، فالهو اما فاعل واما مفعول ، وتحديدا هنا ضارب أو مجنون . أما الأمر الثانى فيفهم من خلال الحدود الدلالية «للهو» وتتأسس هذه الحدود أصالة على تصنيف عام للمضمرات تختزله الضمائر و «وللهو» . فيه وضعه المتميز ، هذا التصنيف يتم من وراء سبع محددات ستة منها زوجية (ثلاثة أزواج) ويزيد عليها عنصر سابع لا مقابل له ، والأزواج هى : التذكير والتأنيث، والحضور والغياب ، والأفراد والجمع ، أما المصنف السابع فهو : التثنية . وهذه التصنيفات ترجع إلى تحديدات الوعى الثقافى، أو اللاوعى إلى الصريحة أو الضمنية الثقافية لذلك فهى راجعة لاعتبارات ما وراء لغوية لا يحق لنا ان نتتبعها أكثر من هذا لأن المعطى اللغوى المدروس يسرها وراء ويكتمها كتمانا ويقع الضمير «هو» (الهام بالنسبة للأفعال المتحققة) ، فى خانة المفرد والمذكر الغائب . هذه التصنيفات تجعل الموجود تحت الضمير، إذا أردنا تعيينه، يدور فى حظيرة واسعة ، كل ما يعبر عنه تجريدا بضمير الغائب المفرد المذكر، واقع تحت دلالة «الهو» . فاذا ذكر الهو فلا يعنى ذلك الا تحديد الأفق الأصلى فقط (رجل – غصن – جبل – نجم – ....) إلى ما لا نهاية له من المسميات ولكن أن نربط «الهو» ربطا دلاليا من خلال اللغة بمعين واحد يستوعب دلالة هذا (الهو) كلية فذلك مستحيل فى منطق اللغة المرتكز على الاحالة القائمة مقام الضرورة العقلية فيه والرامزة لها لأنها تنقل الذهن إلى الشىء ، فاذ كان الفعل القاعدى يرتبط دلالة (ضرورة) بالفعل القاعدى، والضمير «هو» يحيل على صنفه، فان التوابع لهذين الكائنين اللغويين من ضمائر وأفعال سترتبط بنفس العلاقة ، والآن، ماذا نستفيد من كل هذا ؟ .

استفـادات

أ - حدود الضرورة الدلالية :

تحيل الكلمة عموما على معناها المجازى أو الحقيقى ، عندما ننطقها ، فى ذهن كل من يفهم تلك اللغة التى نتحدث بها . ويمكن ان تسمى هذه الاحالة : بالاحالة اللفظية . اما النوع الثانى من الاحالة ، وهو ما يباطن المبحث الذى نحن بصدده ، فهو الاحالة السياقية أو البنيوية ، أى الاحالة على دال آخر مستقل وجودا عن الكلمة التى نطقنا بها . ومثاله فى اللغة العربية مما يعنينا: الفعل، الذى يحيل كما رأينا على فاعل، أو مفعول ، أو هما معا ، لتتشكل من دلالته بنية ذهنية لمعنى يشارك فيه أكثر من كائن لغوى . وسواء تعلق الأمر بالدلالة اللفظية ، على الحقيقة أو المجاز، أو بالدلالة البنيوية، فان الكلمة تقوم بنوع من الاحالة الذهنية ، عندما تنطق ، على معنى ما . وهذا المعنى ، اذا كان بنيويا ، نقل أذهاننا معه من محل فكرى إلى محل آخر فكرى. أو من مقولة إلى مقولة ، أو من معنى إلى معنى، وهذا هو ما سمى «بالضرورة اللغوية» أو «الاحالة الدلالية»، وهى تقوم فى اللغة برسم المسارات الممكنة الثابتة للحركة الذهنية المسموح بها فى منطق اللغة العربية . لكن ما هى حدود هذه الضرورة الاحالية ؟

ان للضرورة الدلالية ، وبالتالى المنطقية اللغوية ، حدودها التى لا تتجاوزها فى فهم مسار الفعل . وتنبعث هذه الضرورة من الفعل الذى يحيل ذهنيا على الضمير . ويحيل الضمير بعد ذلك على صنفه ولا يزيد بعد ذلك خطوة واحدة نحو المعين من الأسماء . وهذه الضرورة ذات اتجاه واحد اذ لا تتجه ضرورة من الصنف المعبر عنه تجريدا بالضمير، إلى الفعل ، لكن لما كان الضمير لا يقوم بالفعل حقيقة، ولا يقوم به أفراد «الصنف الضمير» كلهم فى صنفيتهم، وانما يقوم به تحديدا أحد المعينات ، كنا أمام تجاهل خطير لأهم العلاقات وأشدها اثارة للجدل ، وهى علاقة الفعل المعين ، بالمعين الضميرى . ومن البديهيات التنظيرية ، ان لا

يجد هذا التجاهل المنطقى من يعتنى به ، لأن الأمر يتعلق بفعل يقوم عليه أكثر من معين من الصنف، والعكس صحيح . كل ما يستطيع اللغويون أن يقولوه حول هذه العلاقة الجزاف ، انها لتحمالية لا يمكن ضبطها نظرياً لكثرة المعينات . ولهذه الضرورة وجه آخر أكثر اشكالية وهو بين الأصناف فى الضمائر والأفعال، فالأفعال منها المتحقق، ومنها ما هو فى طور التحقق، ومنها ما لم يتحقق بعد . ومن الضمائر ما هو افرادى ، مذكرا أو مؤنثا ، غائبا ، أو حاضرا. ومنها ما هو جمعى ... وهكذا ... وقد عرفنا ان الضمير الأساسى هو ضمير الغائب المفرد المذكر* . فاذا نظرنا إلى الوضع الأول للعلاقة بين الاسم والفعل – وعلمنا كذلك ان فعل التحقق يحل من المشتقات محل القاعدة . ومن المشتقات : أفعال الحال والاستقبال ، فما هى الحدود التى يمكن ان يرسمها تعالق الضمائر الأخرى (الأنا، الأنت) فى تعلقها بالأفعال (فى الوضع غير التحققى) ؟ أى ما هى حدود الامكان الفاعلى الانجازى التى تضفيها الضمائر الأخرى من الأفعال ؟ بكلمة : ما هى حدود الامكان فيها ؟

«الهو» والفعل والامكان

– لئلا نطيل فى تبعيضات لا طائل من ورائها ندمج العناصر الثلاثية فى معالجة واحدة ، فيتبين لنا : أن الضمير القاعدى بالنسبة للضمائر (الهو) ، يتنازع الاسناد للفعل مع ضميرين آخرين أو ثلاثة : (الأنا – الأنت والاثنين) والسؤال

---

* ان غياب نظير هذا الضمير المذكر وهو ضمير الغائبة المفردة – يعكس واقعة عقلية منطقية مفادها أن الامكان الاسنادى يقتصر بالنسبة للفعل الأصلى على المذكر دون المؤنث . لأن التأنيث يضيف دالا اغويا لأصل الفعل يسمى تاء التأنيث الساكنة، ولذلك فانه لا يتمتع بالحقوق التى يتمتع بها نظيره فى الغياب والأفراد من اتحاد بدلالة الفعل وهذا يؤكد أفقا منطقيا امكانيا يسمح للمذكر بما لا يسمح للمؤنث . المذكر أصل والمؤنث ملحق . كالحاضر المتكلم أو المخاطب تماما بالنسبة للغائب المفرد المذكر . ان هذه المسألة بالذات ستؤثر على نظرة الوجود واعتبار المذكر لا المؤنث أساسا له والغائب لا الحاضر . والمفرد لا الجمع . وسيتضح الأمر أكثر تاليا فى رؤية الخطاب الاسلامى .

المطروح فى شأنه هو : هل يسمح هذا الضمير بتعلق من أى نوع للضمائر الباقية؟ وكيف ؟ ان كان يسمح بذلك . يمكن ان يطلق على هذه العلاقة أوليا : الإمكانية الاسنادية (اسناد الفعل للضمير) . أما الامكانية الثانية فالتساؤل فى شأنها يكون عن : مدى الامكان الفاعلى التحققى فى الأفعال التى لم تتحقق؟ وهل يفتح عدم تحققها أفقا لفاعلية ترسم مسارات تختلف تما ترسمه الفاعلية فى الفعل المتحقق؟ ما مدى امكانية الفعل الابتداعى والانشاء فيه ؟

١ – **فيما يعنى الامكانية الاسنادية . نتذكر ان كل الأفعال المتحققة** (فى حالة خلوها من أى نقصان تصريفى كالأمر أو أية زيادة كالمضارعة ، أو فى حال تصرف مع أحد الضمائر الأخرى المتصلة ، أو تاء التأنيث الساكنة) تكون مسندة إلى ضمير المذكر الغائب المفرد. وتأتى الصيغ الصرفية الأخرى بوضعها الدلالى الأولى (اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة ....) مسندة كذلك لهذا الضمير. أما عن تواجد الضمير فى الصيغ الفعلية الأخرى فهو يوجد فى المضارعة ، ولا يوجد فى الأمر الغائب لأنه لا يؤمر . وعلى العكس يؤمر المخاطب وهو الضمير الأساسى لفعل الأمر . ويتعلق المخاطب بالمتحقق مع الزيادة وبالمضارعة مع الزيادة كذلك (حرف المضارعة)، أما الضمير : (أنا) فمتعلقه بالفعل المتحقق بزيادة – طبعا – ويتعلق بالمضارعة ، هذا هو كل ما يمكن أن يقال هنا بايجاز فى حدود الاسناد الفعلى للضمائر . أما أثر هذا الإسناد على معنى الفعل فيحيلنا على الامكانية الفعلية الانشائية ، ما حدودها؟

٢ – **ان التساؤل الأكثر اجرائية هو** : ما مدى تحرر الفاعلية فيما لم يتحقق من الأفعال من ربقة الدالة الفاعلية الانجازية فى الفعل المتحقق ؟ وهل يجعلها الانفتاح على المتحقق والأحداث قادرة على رسم مسارات جديدة؟ – يشتق المضارع من ماضيه ، ويشتق الأمر من مضارعه ، ويعنى الاشتقاق تبعية دلالية فى كل ما هو فعلى أثناء كل تصرف . بمعنى ان المشتق يتقاطع مع المشتق منه

فى دلالته الأولية . بيان ذلك ان : «يضرب» تتقاطع مع «ضرب» فى الدلالة الجامعية التى جاء بها الفعل «التحقق» معه، فاذا نظرنا فى نتيجة الفعل التحقق واعتبرناه مصدرا اشتقاقيا، واعتبرنا أن نتيجته هى المفعول المطلق . والفعل المضارع والأمر يعودان فى نتيجتيهما الفاعليتين إلى المفعول المطلق ان كانت لهما عودة حقيقية إليه والراجح أنها ليست لهما لأن المفعول المطلق لا يمكن أن يكون إلا نتيجة تحقق والفعلان غير متحققين . أما عندما يتحققان بالماضى فانهما لم يعودا كما كانا (حالى ، واستقبالى) ، بل أصبحا متحققين ، وبالتالى لا يطرحان أشكال الامكان – إذا نظرنا فى كل هذا نستطيع أن نستنتج ان الأفعال فى حالى : الحال والاستقبال ، لا تفتح مجالا جديدا للفاعلية ، وانما يبقى الامكان فيها فى حدود ما تحقق بالماضى، فيضرب لا يتصور عند حدوثها ان تنتج مدلولا غير «الضرب» . وبالتالى فان الامكان الفاعلى فيما لم يتحقق زمنا وحدثا يبقى محددا بدالة الفاعلية فيما تحقق . ويقودنا هذا إلى المسارات الجديدة، ويصبح الإحداث والزمن ، فى «ما لم يكن» ،و «وما هو كائن لم ينقطع» ، مجرد تكرار لأن الفاعلية التى تنشئهما تسير فى محور رسمته الدلالية الأولية للفعل المتحقق .

ونستخلص من هذا نتيجة ما وراء لغوية وهى : ان الامكان يرادف ما وقع ، فإذا كان الضمير الوحيد الذى يمكن ان يتعلق بالفعل الذى يرسم دالة الفاعلية، حقيقة، هو ضمير الغائب المفرد المذكر «هو» ، فان العلاقة الاسنادية ممكنة بل واجبة. ولا يوجد فعل، متحققا أو غير متحقق ، الا وهو مسند ضرورة لضمير، بدلالته الاحالية ،. وسيكون الاسناد فيما لم يتحقق تابعا لاسناد ما تحقق، كما أن حضور الفاعل لا يزيد الامكانية الاسنادية عن وضعيتها القاعدية .

أما الإمكان الفعلى فليس سوى الاعادة ، وبهذا يبقى المجال الوحيد الذى يمكن ان تتحرك فيه الفاعلية ، هو ما قبل تحقق الفعل القاعدى فذلك الفعل ينشىء الدلالة، لكن بعد هذا الانشاء الأول لا وجود إلا للتكرار . فما هى وجهة الحركة في هذه الفاعلية التى تبدع فى حالة وتعيد فى حالة ثانية؟

اتجاهات الفاعلية

لقد تعرفنا فى وقت سابق على أوضاع للفاعلية من حيث المسارات التى ترسمها أثناء قيامها بفعل ما ، والآن سنحاول أن نجرد هذه الصور بالنظر إليها من منظار آخر غير منظار العلاقات والانجاز والقصور والتعدى .

فنتناولها من صورة اتجاهها خارج كل ذلك ، ويبدو أن الحالة التى يمكن ان تختصر فيها صورة الفاعلية، نوعان : النوع الأول أحادى سهمى الاتجاه* . وتتجه فيه الفاعلية إلى مفعول به ، أو مفعول مطلق ، أو هما معا . ويندرج فيه نظام ماله فاعل فى قسميه (التعدى واللزوم) ، اضافة إلى نظام ما لا فاعل له .

أما النوع الثانى فهو تطامنى أو تضاممى أو تصادمى، ثنائى الاتجاه، وفيه تتجه الفاعلية للصراع الداخلى فى المنحنى الظلى ، ويمثل هذا النوع ما يسمى بوضع التفاعل .

لكن النوعين كليهما يدرجان فى بنية شاملة هى الوظائف والعلاقات فى بنية مفهوم الفعل التى تتكون من فعل ، وفاعل ومفعول . (أو هما معا) وتربط بين عناصر هذه البنية علاقة فاعلية ، تقصر أحيانا عن بعض العناصر، وتشمل الكل أحيانا. وأثناء هذا الربط، اما ان ترسم هذه الفاعلية خطا سهمى الاتجاه أحادى ، وأما أن ترسم سهمين متجهين إلى التصادم فى الفعل . ويوضح الشكل (10) ، (11) هذه الحالات .

والآن ماذا نستخلص من هذا الخوض؟ وماذا نخرج به منه؟

---

* السهمية هنا تعنى علاقة متعدية من (فا إلى م) الفاعل / المفعول وتعنى كذلك علاقة منعكسة فى حالة ثانية هى حالة اللزوم وهما أحاديتا الاتجاه والأخيرة من (فا – إلى – ف)وتنعكس على ، فا. من جديد.

شكل (10)

الضمير	الفعـــــل		
هو (ولواحقه)	فعل	يفعل	؟
أنما (ولواحقه)	فعلتُ	أفعلُ	؟
أنت* (ولواحقه)	فعلتَ	تفعلُ	افعل**

* ،أنت، هو الضمير الوحيد الذى يجرى عليه الأمر ، ولذلك فانه من أقرب الفاعلين إلى الخضوع للمفعولية والافعال .

** ستكون لفعل ،الأمر، أهمية كبرى فى خطاب الوجود لانه دافع الوجود والتشريع أو سبب لهما.

شكل (11)

استخلاص وخروج

لقد جرنا البحث إلى استخلاص أمور أهمها أن فى اللغة العربية انتظاما منطقيا يمكن ان يعبر به عن أنواع الفعل بما يحيل عليه من فاعلية ومفعول وفاعل .... وكأن الاحالة فى الفعل تؤدى وظيفة الضرورة . وقد نقلتنا هذه الضرورة الاحالية إلى نسقين أو نظامين : أحدهما يقصر دون الفاعل والآخر لا يستقيم إلا به. ويعنى ذلك ان فى المنطق اللغوى عند فهمه لجريان الفعل، حسب تسلسل الأسباب، ما لابد له من مسبب وسبب ومسبب، ومنها ما يكتفى بالسبب والمسبب (بفتح الباب) . ولكل من النظامين صحته المنطقية المكافئة، مع انتقاص عنصر المسبب (بكسر الباء) الذى لا ينقص من أثر الفاعلية شيئا. ولا يكون الارتباط بين الفاعل والفعل فى النظام الفاعلى إلا عند بلوغنا لدرجة التجريد . أما فى أطوار التعين فان الترابط يصبح احتماليا ، ولا يصنفه الا الضمير الذى يقسم الكيانات اللغوية الأسمية إلى أصناف لكن هذا الضمير لا يرتبط بابعاض صنفه ضرورة، لذلك يبقى محلا للاحتمال فى العلاقة بينهما . ولا يمكن ان تكون هذه العلاقة أحادية الاحالة ضروريتها ، لجرافة الصنف الذى يعبر عن ضمير ما . وأهم الضمائر عند تشكيل بنية الفعل : ضمير «الهو» الذى يحيل على نظامى العلاقة بين الاسم والفعل «الفاعلى، والمفعولى» ، وأكثر من ذلك يوجد مع أول وضع تحققى للفعل . ولمفهوم الفعل رابط انجازى هو الفاعلية وينظر إليها من وجوه:

- وجه عناصرى : كم تكتسح من العناصر ؟ ووجه يحدد المحل البنيوى لوجوه البنية فى مفهوم الفعل ، وهذا الوجه يتلخص فى نظامى الفاعلية والمفعولية. ويأتى أخيرا، النظر إليها من وجهتها، وهى سهمية وتضاممية تصادمية.

- «ان الفعل كمفهوم ، اذن ، يشكل نظامين ، ان نظر إليه من ناحية اتجاه الفاعلية . ويشكل نظاما واحدا ان نظر إليه من ناحية المفعول المطلق . ونظامين ان نظر إليه من ناحية الفاعل والمفعولية » .

ومعنى مفهومية الفعل ها هنا ان الفعل يحيل ضرورة على أكثر من معنى وأكثر من كيان لغوى يختلف عنه «عائليا» (يحيل احالة دلالة، واحالة بنية معا) .

ويهمنا ونحن ننفض أيدينا من هذا الفصل ان نذكر بأمرين أساسين أولهما : فى شأن العلاقة بين المعين من الأسماء ، والمعين من الأفعال، وهو أنه لا يمكن ان يترابط هذان المعنيان بصورة ضرورية احالية ، لأن لا يحيل ضرورة على معين، وانما يحيل على كل ذلك الصنف ، بدون تمييز .، فاذ كنا أمام خطاب يتحدث بمعينات، فان الربط بين المعينات بالضرورة الدلالية (المنطقية اللغوية) سيكون مستحيلا تقريبا، الا اذا نظرنا إلى الضرورة من مقياس ذلك الخطاب، كوجه وحيد للغة .

ثانيها : ان النظام الذى ذكر مسببه بكسر، يوازى نظاما يختلف عنه يستغنى عن المسبب بكسر، ويكتفى بالسبب والمسبب بفتح . وهذان النظامان ترسم فيهما الفاعلية مسارا : اما سهميا ، وأما تضاميما تصادميا.

وهذه الأنظمة لا تحضر إلا فى منحنى الفاعلية فى كلمة الفعل . لذلك صار هذا المنحنى بؤرة البنية المفهومية للفعل. وقد يختفى أحد الطرفين كالفاعل أو المفعول به ، ولكن لا يمكن ان يختفى الفعل عن «مفهوم الفعل» ، وهذا ما يبرر ان الضمير الرامز للفاعل أو المفعول به لا يكون دالا عليهما الا عند ذكر الفعل أولا. لأن الضمير لا يحيل على الفعل ، بينما يحيل الفعل «ضرورة» على الضمير. وعلى هذا لا يمكن ان يوجد فى اللغة معين يصطبغ بصبغة الفاعلية أو المفعولية، إلا بعد أن يذكر الفعل قبله محلا ، وكون الفعل : الكلمة بؤرة ، يشرع اطلاق كلمة الفعل على كل البنية المشاركة فى انجاز هذا المفهوم ، اذ كانت الغلبة الدلالية له. بسبب حضوره المكثف فى السلسلة التى لا تفهم الا به ولا توجد الا بوجوده .

نخرج بأنه إذا كان النظم الدال على مفهوم الفعل ، نظما منطقيا ، يستوعب كل امكان تعبيرى فى مفهوم الفعل واقعيا، فانه سيبقى مفتوحا بالتساوى من نواح

مختلفة . فيتساوى فيه الفعل العقلى والعملى، والانسانى وغير الانسانى . إلا أن هذا التسبيب المنطقى يقف أثناء الاستعمال عند الحدود التاريخية لدلالة الكلمة، فهذه الحدود ترسم للكلمة مجالا تداوليا يسمح لها بالمشاركة فى بعض البنيات المتعينة ، مع كلمات أخرى، ويمنعها من معاشرة بعضها الآخر.، ويعنى هذا ان بعض الأسماء يمنع عليها ان تترابط مع بعض الأفعال، لأن الوعى الدلالى التاريخى يأبى ذلك* : مثال توضيحى «شرب الرجل ماء المحيط» . ان هذه العبارة تتألف من كلمات ، لكل منها وضع دلالى خاص تاريخى، يحدها بحدود امكانية . وهذان الوضعان متنافران بحيث لا يمكن ان تتشكل منهما بنية مقبولة دلاليا، رغم ان المنطق العام للغة يسمح بذلك : فهذا فاعل، وهذا فعل ، وهذا مفعول به.

ولكننا مع ذلك رغم منطقية العبارة نكذبها ، فبم تكذبها ؟

ان التكذيب هنا يتم بنوع من المنطق الجزئى أو الخاص، وهو قائم على الدلالة التاريخية ، وعليه يسير نظام الكلام فى اللغة العربية . ذلك ان الواحد منا إذا أراد أن يتكلم ليفيد ويبنى بنية ناجحة من منظار هذا المنطق ، فلابد له من ان يراعى هذه الدلالة ، والا لم تسلم من منظار المنطق الخاص ، رغم سلامتها من منظار المنطق العام . فاذا علمنا ان الخطاب المباشر ، والخطاب التأويلى ، سلكا مسلكا ينسجم مع الدلالة التاريخية وما تسمح به من بنى منطقية خاصة، عرفنا أن الخطاب سليم منطقيا من جهتين : من جهة المنطق «الكلامى»** الخاص . ومن جهة المنطق اللغوى العام، من باب أولى .

فكيف تعامل التأويل الكلامى مع هذه المعطيات التأسيسية المنطقية بشقيها؟

---

* من هنا يتدخل تاريخ الوعى الاجتماعى فى تحديد مسارات الخطاب اللغوى.
** الكلام اللغوى لا علم الكلام .

وما هى الحدود التى رسمها لرؤية الكون من وراء المنطق العام . والمنطق الخاص، أو الوجوه الاحتمالية لهما ؟ على اعتبار ان المنطقين لغويان لكنهما فى نفس الوقت يجسدان انتظام المدركات فى العقل العربى، سواد فى آنة الإدراك الجزئى ، أو الشمولى . فالمنطقان لغويان عقليان فى نفس الوقت . وهذان المنطقان ليسا من انتاج اللغة بقدر ما اللغة من انتاجهما ، لأنهما يمثلان النشاط المنتج لما احتفظت به اللغة فى بناها ودلالاتها . فاللغة وأنظمتها أثر لهما وبالتالي فان اعدام كينونة اللغة بنوع من السباحة ضد تيار الانجاز والانشاء ، هو محاولة للبحث عن مظان الفعل المنتج للغة، وهذا لا ينفى ما للغة من أثر فى انتاج الوعى اللاحق ، أى الوعى التأويلى ، والخطاب المباشر نفسه لكن حتى الخضوع لهذه الأنظمة التى تتواجد فى اللغة، هو نوع من الخضوع غير المباشر للأفعال المتحققة المتجسدة فى اللغة . ان الفعل – كما رأينا ذلك فى اللغة – يأتى أولا، قبل مصادره . وهذه الوضعية اللغوية يمكن ان تعمم حتى تصبح ثابتة أصلية . فإلى أين سيصل عمل المؤولين فى تعاملهم مع حقل المعقول العربى، كمدافعين أبرار عن مبادىء أحادية أو معينة على الأصح؟ ذلك هو موضوع الفصل التالى .

فى النهاية :

– ومن الآن سأعتبر أى فعل يعود فى نسقيته مباشرة أو تولدا إلى الأنساق التى رأيناها، فعلا عربيا . سواء تجسد هذا الفعل أو لم يتجسد. تم تحويله من تصور إلى ممارسة ، أو من ممارسة إلى تصور، أو لم يتم .

هل يقف هذا ضد التجدد والابتداع؟؟

أعود لأذكر بالمحورية والأصل : المحور ، الذى يسمح بالدوران ، وأكثر من ذلك، بالحركة والتزايل عن نقاط المكان . ان ما لم يتحقق بعد حقل خصب للفعل العربى. والفعل كما لم ير من قبل . نعم يسمح المنطق العربى بذلك سماحا لا حدود له وتحض عليه ضمنياته. الزمن يخلق ويبتدع، والاحداث يخلق ويبتدع

بواسطة الفعل ، ومن ثم فان امكان الابتداع مفتوح على باب مذهل بل مخيف للعجزة . أما ما تحقق فانه احتفاظ بكيان بين ابتداعين .

قد يكون حضور الفعل صريحا فى بعض الحقول العربية الفعلية، ولكن أيضا قد يكون ضمنيا بالنسبة لبعضها. ولا فرق بين الصريح والضمنى ما دام التأثير متكافئاً . ان الفعل نفسه هو محل الابتداع ومؤشر الاستمرار . ولا يهم هل أنتجته صريحة أو ضمنية .

اذن هذه هى المنطلقات من الآن . هل أبرئها من أى نقص ؟

لا اعتقد أن القارىء سيسيء فهمى إلى تلك الدرجة . ان النقدية ستلوح فى النهاية من وراء الأفق بدون شك .

هوامش الفصل الأول

(١) انظر الآيات ١٥٥ و١٧٣ من الأعراف : و٣٣ و٣٥ يونس : ٤٩ الأنبياء و٦ الفجر و١ الفيل ، و٦٣ الأنبياء كذلك .

(٢) الآيات : ١٠٦ يونس : ٦٢ الأنبياء : و١٩ الشعراء (مكررة) : و٦٦ النساء .

(٣) الآيات ٨٣ الكهف : و٣٠ الشعراء .

(٤) الآيات : ٢٢٤ البقرة : و٣٥ آل عمران (مكرر٦) و٦٦ النحل ، ١٣٨ الأعراف : و ٦٦.النساء : و٧٩ المائدة : و١٢٢ – ١٣٧ الأنعام : و٥٣ البقرة .

(٥) الآية : ٥٤ سبأ .

(٦) الآية : ٤٥ ابراهيم .

(٧) الآية : ٦٧ المائدة .

(٨) الآيات : ٨٨ – ٩١ النحل : و٢٥ الشورى : و٢ – ٣ الصف و١٣ الإنفطار و٢٤ (مكررة) – ١٧٩ – ٢١٥ – ٢٧٩ – ٢٨٢ البقرة : و١٣٧ الأحزاب و١٣ المجادلة: و٧٣ الأنفعال .

(٩) الآيات : ٨٧ هود : و٣٤ الصافات : و١٨ المرسلات .

(١٠) الآيات : ٨٥ – ٢٣١ – ٢٥٣ البقرة : و٢٣ الأنبياء : و١٤ – ١٨ الحج : ١٨ الفرقان : و٤٠ الروم : و١٩٨ المنافقون : و١ الممتحنة .

(١١) الآيات : ٧١ البقرة : و٧٩ المائدة : و١٧٩ الأنعام : و٣٦ – ٤٦ يونس و٣٦ هود: و٥٠ النحل : و٤١ النور : و٧٤ – ٢٢٦ الشعراء : و٣٤ النحل و٧٠ الزمر : و٦ التحريم : و٣٦ المطففين : و٧ البروج : و١١٥ – ١٨٨ آل عمران .

(١٢) الآيات : ٩ الأحقاف : و٢٥ القيامة .

(١٣) الآية : ١٠٦ من الصافات .

(١٤) الآيات ٦٨ – ٧٧ من الحج .

(١٥) الآية : ٣٣ الكهف .

(١٦) الآيات ١٠ – ٦١ يونس : و ٤ المؤمنون : و ٧١ الحجر : و ١٧ – ٦٨ – ٧٩: و ١٠٤ الأنبياء .

(١٧) الآيتان : ١٠٨ هود : و ١٦ البروج .

(١٨) الآيات : ٤٧ النساء : و ٤٢ – ٤٤ الأنفال : ٥ – ١٠٨ الاسراء : ٣٧ الأحزاب و ١٨ المزمل .

(١٩) الآية : ٧٣ الأنبياء .

(٢٠) الآية : ٢٠ من الشعراء .

(٢١) الآية ٧٣ الأنبياء .

(٢٢) الآية : ٢٠ الشعراء .

(٢٣) لسان العرب لابن منظور – تصنيف يوسف خياط ، طبع دار لسان العرب بيروت (ف – ز) .

(٢٤) المرجع هو إلى : «الكتاب» لأبى بشر عمر بن عثمان بن (سيبويه) تحقيق محمد هارون ، الجزء الأول». طبع دار القلم ١٩٦٦ م ص ١٣ .

(٢٥) ن . م . ص ٣١ .

(٢٦) ن ، م س ، ص ٣٥ .

(٢٧) ن ، م ، س ، ص ٣٦ .

(٢٨) ن ، م ، س ، ص ٣٦ .

(٢٩) ن ، م ، س ، ص ٣٥ .

(٣٠) ن ، م ، س ، ص ٣٤ .

(٣١) ن ، م ، س ، ص ٣٤ .

(٣٢) أدرجنا نسق التفاعل فى صورة التعدى لأنه ضرورجة منها فى جهة التعدى وان اختلف عنها فى صورة الفاعلية كما سنعلم لاحقا .

(٣٣) الكتاب لسيبويه : ص ٣٤ .

(٣٤) ن م ص ٣٦ .

(٣٥) البقرة .

(٣٦) لمن يبتغى الاتسزادة فى شأن الزمن وعلاقته بالموجود فيه ان يرجع إلى لسان العرب لابن منظور فى مادة (ز، م ، ن) أو إلى الجزء البيانى من بنية العقل العربى للدكتور: م ، ع ، الجابرى فى فعل هام تحدث فيه عن الزمن ص ١٩٢ .

(٣٧) يطرح ابن جنى فى الخصائص هذا الموضوع طرحا يرى من خلاله أن الدلالة المعنوية غير ضرورية يقول : «الا ترى إلى قام ، (ودلالة لفظة على مصدره) ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله ... واما المعنى فانما دلالته لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست فى حيز الضرورات (والمعلوم بالمشاهدة) – الخصائص لابن جنى، تحقيق محمد عالى النجار دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الثانية الجزء ٣ ص ٩٨ .

إلا أننا نعنى بالضرورى غير ما عناء على الاحالج نسقيا ودلاليا سواء بدلالة صناعية أو لفظية أو معنوية ، كذلك فان المحتوى التجريدى الذى ننظر منه هنا إلى الفاعل مختلف فابن جنى قد نظر إلهى فى تعينه الأول، أما هنا فالنظر إليه فى حال تجريده الثالث وخلوه من كل تعيين (المحل البنيوى) .

(٣٨) لسان العرب لابن منظور المجلد ٢ ص ٥٤٧ .